٣ - خطوات سريعة فى الطريق إلى الحرب

وشهد عام ١٩٧٢ خطوات سريعة فى الطريق إلى الحرب ، فقد كان من الضرورى أن يتخذ الرئيس السادات عدة قرارات هامة خلال ذلك العام لشن الحرب فى أقصر وقت ممكن .

لقد انقضى عام ١٩٧١ دون حسم برغم أن الرئيس السادات رفع[١] شعار أن سنة ١٩٧١ هى سنة الحسم على أمل أن يكون هذا التصريح عاملاً يحمل المجتمع الدولى على التحرك فى اتجاه الحل السياسى العادل للمشكلة . ففى ٢٢ يونيو ١٩٧١ ، وفى خطابه للقوات البحرية ، أعلن أن « سنة ١٩٧١ هى سنة حاسمة ، ولا يمكن أن يطول انتظارنا إلى الأبد » . وأعقب ذلك فى الشهر التالى - ٢٣ يوليو ١٩٧١ - أمام المؤتمر القومى للاتحاد الاشتراكى بتصريح قال فيه : « إننا مقبلون على مرحلة حاسمة فى تاريخ الأمة العربية ، وهى سنة ١٩٧١ » . وفى ختام دورة المؤتمر ردد هذا المعنى قائلاً : « قلت أمامكم ، والتزمت أمام شعبنا ، وأسمعت العالم كله أن هذه السنة - ١٩٧١ - سوف تكون حاسمة فى أزمة الشرق الأوسط » . ولما لم يتم تغيير فى الموقف اضطر الرئيس السادات إلى التذرع باندلاع الحرب الهندية - الباكستانية فى ٣ ديسمبر ١٩٧١ ، فانفجرت الاضطرابات بين طلبة الجامعة مطالبين ببدء المعركة حيث كان قد مزقهم الشعور باليأس فى يناير ١٩٧٢ . ثم جاء اقتراب موعد الذكرى الخامسة لحرب يونيو ١٩٦٧ ليزيد من عوامل التوتر ، فقد شعرت الجماهير بأن سنة جديدة سوف تبدأ دون أى عمل لإزالة آثار العدوان .

---

(١) الدكتور عبد العظيم رمضان - حرب أكتوبر فى محكمة التاريخ - ص ٤١ ، ٤٢ .

أحس السادات بأن شعبيته قد تأثرت ، وسمعته أخذت تتقوض . وحاول بث الطمأنينة فى قلوب الجماهير عن طريق تصريحات تؤكد أنه ليس هناك ما يدعو لمناقشة قرار المعركة ، وأن المعركة حتمية ولا بد منها ، وليس من الممكن أن نحرر أرضنا بدون معركة .

□ □ □

فى ذلك الوقت كانت السياسة السوفيتية تقوم على معارضة فكرة الحرب ، وانعكس ذلك فى امتناعهم عن إمدادنا بالاسلحة المطلوبة فى ذلك الحين ، وأصبح واضحاً أن لاتحاد السوفيتى لا يؤيد أو يشجع قيامنا بالهجوم خلال عام ١٩٧١ وحتى نهايته .

وكان الفريق أول محمد صادق وزير الحربية لا يخفى انتقاده وعدم ثقته فى الاتحاد السوفيتى خلال أحاديثه فى القيادة العامة للقوات المسلحة . وجاء يوم ٢٤ يناير ١٩٧٢ ليعقد إجتماعاً عاماً فى القاهرة حضره عدة آلاف من الضباط من جميع الرتب . هاجم الفريق أول صادق فى هذا الاجتماع الاتحاد السوفيتى هجوماً عنيفاً ، وأعلن أن السوفيت لم يقوموا بتوريد الأسلحة المطلوبة لمصر ، وأنهم بذلك يمنعوننا من تحقيق رغبتنا فى الهجوم . وأضاف الفريق أول صادق أن السوفيت ينشرون الشائعات بين صغار الضباط والجنود والطلبة بأن القوات المسلحة لديها الأسلحة الكافية التى تسمح لها بالهجوم ، ولكن كبار القادة هم الذين لا يرغبون فى القتال ، وإن هذه الشائعات المسمومة غير صحيحة .

لم أكن راضياً — أثناء حضورى هذا الاجتماع — عما قاله الفريق أول صادق لهذا العدد الكبير من الضباط من مختلف الرتب ، لأنى كنت أخشى أن يؤثر ذلك على الروح المعنوية للقوات المسلحة على أساس أن الاتحاد السوفيتى يعرقل قيامنا بالعملية الهجومية برغم أنه المصدر الرئيسى والوحيد لتسليحنا . فضلاً عن ذلك كنت أرى أن هذا الموضوع هو موضوع سياسى بين مصر والاتحاد السوفيتى ، ولا فائدة من إعلانه على الضباط بل كنت أرى أن ضرره أكثر من نفعه إذا كان يراد به التوعية من وجهة نظر وزير الحربية والقائد العام للقوات المسلحة .

وفى اجتماع للمجلس الأعلى للقوات المسلحة برئاسة الفريق صادق يوم ١٨ مارس

١٩٧٢ ، أبلغنا أن هناك شائعات تقول أن هناك خلافاً بين الفريق صادق والدكتور عزيز صدقى رئيس الوزراء وهذا غير صحيح . وأن هناك شائعات بأن الفريق صادق على خلاف مع الاتحاد السوفيتى ، وهذا غير صحيح ، حيث أن الخلاف هو خلاف مبادىء . وأن هناك شائعة بأن القواعد البحرية فى مطروح والاسكندرية قد وضعت تحت سيطرة السوفيت وهذا غير صحيح . وأبلغنا أيضاً أن الفريق عبد القادر حسن نائب وزير الحربية قد عاد من موسكو دون أن يوقع على الاتفاقية الجديدة التى تقضى بأن يقوم الاتحاد السوفيتى بتزويدنا بأسلحة وطائرات تى ٢٢ ودبابات ت ٦٢ . والسبب فى ذلك أن الاتحاد السوفيتى طلب دفع ثمن الطائرات والدبابات بالعملة الصعبة وبالثمن الكامل - دون تخفيض نصف ثمنها كما كان متبعاً من قبل - وقد رفض الجانب المصرى التوقيع على الاتفاقية بهذه الشروط ، وبالتالى فان هذه الأصناف لن تحضر . والحقيقة أن هذه المعلومات كانت مؤلمة لنا حيث أن موقف الاتحاد السوفيتى عن تسليح قواتنا أصبح أمراً غير مستساغ لعدم الاستجابة لمطالبنا لتحرير الأرض برغم أنه يعلم أنه المصدر الوحيد لتسليح قواتنا المسلحة .

مقابلة بالصدفة :

وفى النصف الأول من عام ١٩٧٢ تقابلت مصادفة مع اللواء أحمد إسماعيل مدير المخابرات العامة حينئذ فى مطار القاهرة الدولى ، وكان كل منا يودع أحد الرسميين الأجانب .

وأثناء خروجنا معاً من المطار ، وكنا نسير وحدنا ، بادرنى اللواء أحمد إسماعيل بسؤال مباشر وبصوت منخفض هامس قائلاً : « متى ستحاربون يا جمسى ؟ » . كان ردى « سنحارب عندما تتعين أنت وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة ، وستعلم حينئذ لماذا لم نحارب حتى الآن » . حاول معرفة المبررات التى بنيت عليها رأيى فلم أضف كلمة واحدة ، وتركت له تفسير ردى بالطريقة التى يراها لأنى كنت أثق بأن اللواء أحمد إسماعيل يعلم - بحكم منصبه - الموقف السياسى داخليا وخارجياً ، ويتابع موقف القوات المسلحة ويعلم أننا لم نستكمل استعدادنا للحرب .

كانت عجلة العمل فى القوات المسلحة تدور بعزيمة وإصرار فى كل المجالات منذ زمن طويل لرفع الكفاءة القتالية والاستمرار فى التدريب العملى على اقتحام الموانع

المائية . وفى نفس الوقت كانت تدور عجلة العمل فى سوريا بنفس الجدّية استعداداً للحرب .

وقد وصلت إلى هذا الاستنتاج بالنسبة لسوريا نتيجة لزياراتى المتكررة للقوات السورية بأفرعها المختلفة والقيادة العسكرية هناك . فقد كنت مسئولاً عن تنسيق العمل العسكرى بين القوات المصرية والسورية منذ عام ١٩٧٠ ، عندما كان الفريق أول محمد فوزى وزيراً للحربية ، وكانت تنتقل هذه المسئولية معى فى كل وظيفة أتولاها ، وظلت معى بعد تعيينى رئيساً لهيئة عمليات القوات المسلحة . وكان يعمل معى مجموعة محدودة العدد من الضباط فى هذا الاختصاص فى صمت كامل وسرية مطلقة .

لقد تعددت زياراتنا للقوات السورية فى مواقع تمركزها فى الجبهة وفى عمق الدولة ، الأمر الذى أتاح لنا فرصة التعرف عن قرب بقادتها. واستعداد القوات وقدرتها على القتال ، كما تعددت زيارة القادة السوريين للقوات المصرية لنفس الغرض . وكانت تتم كل هذه الزيارات وتبادل المعلومات عن العدو وخبرات القتال ضده فى سرية تامة . وتولدت الثقة بين القادة العسكريين فى مصر وسوريا ، وأصبح هناك اقتناع لدى الجميع بأهمية وجدية التعاون بين الجبهتين فى الصراع المسلح ضد إسرائيل لتحرير الأرض .

وكان وزير الحربية فى مصر ، بحكم اتفاقية بين مصر وسوريا ، هو القائد العام لقوات الجبهتين المصرية والسورية ، وهو الذى يتولى مسئولية تعاون قوات الجبهتين فى العمل العسكرى المشترك . لم يكن هذا العبء بالأمر السهل ، خصوصاً وأن الخبرة السابقة عن التعاون العسكرى بين الدول العربية ، كان يأخذ طابعاً سياسياً مظهرياً أكثر منه عملاً عسكريا حقيقياً . ولكن الوضع – استعداداً لحرب أكتوبر – كان مختلفاً تماما ، وتطلب أن يكون العمل العسكرى الجاد منبعثاً من تعاون كامل بين القيادتين السياسية والعسكرية فى الدولتين . والحق يقال إنه لولا الاتفاق والتعاون بين القيادة السياسية للدولتين – الرئيسين السادات والأسد – لما أمكن إيجاد التعاون العسكرى بين الدولتين ووضعه موضع التنفيذ بتخطيط للتعاون المشترك واتخاذ قرار الحرب بقرار مشترك .

ويمكننى القول إن الخطوة الأولى للتعاون العسكرى بين مصر وسوريا اتخذت عندما كان الفريق أول محمد فوزى وزيراً للحربية ، واستمر هذا العمل فى نفس الاتجاه عندما تعين الفريق أول محمد صادق وزيراً للحربية ، ووضع موضع التنفيذ الفعلى بعد ما تعين

لسوريا ، فقد اتيحت لى فرصة مرافقة كل منهم أثناء زياراتهم لسوريا ، وحضور المناقشات التى كانت تدور هناك فى دمشق أو تدور هنا فى القاهرة ، وكانت كلها بناءة وإيجابية . لقد كانت الخطوات ليست متسرعة ، بل كان العمل يسير بحكمة واتزان ، إلى أن أصبح هناك إيمان بالهدف الواحد والمصلحة الواحدة وطريق التحرير الواحد . تلك كانت خطوة رئيسية وهامة خلال عام ١٩٧٢ فى الطريق إلى حرب أكتوبر .

إنهاء مهمة المستشارين السوفيت :

وكانت الخطوة الثانية للاسراع فى الطريق إلى الحرب ، هى إنهاء مهمة المستشارين السوفيت .

فالأمور كانت تسير فى مجراها الطبيعى فوق السطح ، إلا أن العلاقة السياسية بين مصر والاتحاد السوفيتى كانت تتطور تدريجيا إلى الأسوأ ، نتيجة لاحجام الاتحاد السوفيتى عن تزويدنا بالأسلحة التى نريد الحصول عليها لبدء الحرب .

وكان الاجتماع الأول للرئيس السادات كرئيس للجمهورية مع القادة السوفيت فى مارس ١٩٧١ فى موسكو ، أوضح فيه أن هناك خلافاً بين وجهتى النظر المصرية والسوفيتية بخصوص التسليح . وقال السادات لهم طبقاً لروايته لنا فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة : « قلت انكم خلتونى وراء إسرائيل بخطوتين ... أنا معتدى علىَّ ... ومع ذلك لا أطلب التفوق على إسرائيل ، ولكن أطلب المساواة .. وهنا كان الخلاف » .

وبرغم وعود الاتحاد السوفيتى بتزويدنا بصفقة أسلحة تصلنا قبل نهاية عام ١٩٧١ ، إلا انه لم يتم التعاقد عليها ولم تصل الأسلحة ، خصوصاً وأن معركة الهند كانت قد بدأت يوم ٩ ديسمبر ١٩٧١ .

ويقول الرئيس السادات إنه استدعى السفير السوفيتى وقال له « إن الأمر وضح – انتهت سنة ١٩٧١ – وقلت له أخبر موسكو أنى أريد أن أسافر لهم لتوضيح الموقف قبل نهاية عام ١٩٧١ . جاءنى الرد فى أواخر ديسمبر ١٩٧١ بأن الاجتماع سيكون فى ١ ، ٢ فبراير ١٩٧٢ ، لأن جدول أعمال ومواعيد القادة السوفيت حتى ذلك التاريخ مشغول » .

وجاء عام ١٩٧٢ ، وأصبح واضحاً أن إسرائيل لن تتحرك لتغيير موقفها سياسياً إلا إذا شعرت بأن قواتنا العسكرية أصبحت قادرة على خوض الحرب ضدها . ومن هنا كان الخلاف مستمراً بين مصر والاتحاد السوفيتى بخصوص التسليح . ووصلت العلاقات السياسية بين الدولتين إلى أسوأ حالة فى يوليو ١٩٧٢ عندما قرر الرئيس السادات إنهاء مهمة المستشارين السوفيت .

وشرح الرئيس السادات مبررات هذا القرار فى رسالة منه إلى الرئيس بريجينيف يوم ٣٠ أغسطس ١٩٧٢ جاء فيها[١] :

- " لقد كان الرأى الذى اتفقنا عليه فى لقاءاتنا وخاصة فى اللقاء الأخير فى أبريل ١٩٧٢ هو أن إسرائيل ومن ورائها الولايات المتحدة الأمريكية لن يتحركا لتحقيق حل المشكلة سواء كان سلمياً أو غير سلمى ، إلا إذا أحست إسرائيل بأن قواتنا العسكرية أصبحت قادرة على أن تتحدى التفوق العسكرى الإسرائيلى ، وحينئذ فقط ستجد إسرائيل وأيضاً الولايات المتحدة الأمريكية أن من مصلحتهما الوصول إلى حل للمشكلة .

- وفى مناقشاتنا المتكررة ، كنت أذكر أن يكون لدينا سلاح للردع ، يجعل العدو يتردد فى ضرب عمق أراضينا كما فعل فى الماضى عندما يعلم أننا سنكون قادرين على الوصول إلى عمق أراضيه . وكان واضحاً ولا يزال أننا بدون توفر سلاح الردع ، فلن نكون قادرين على التحرك عسكرياً ، وبالتالى فلا حاجة تدعو إسرائيل إلى أن تغير من موقفها المتعنت بالنسبة للوصول إلى أية تسوية .

- وبعد أن ضرب الرئيس السادات أمثلة – فى رسالته – عن إحتياجات القوات الجوية والبحرية والبرية التى تعانى من عجز فى بعض أسلحتها أو معداتها الفنية أو أنها غير متطورة بالمقارنة مع إسرائيل برغم وجودها فى الاتحاد السوفيتى قال : أود أيها الصديق أن ألخص لك إنطباعاتى فى تلك الفترة ، لأن من حقك كصديق أن تعرف مبررات قراراتى :

– الأزمة متجمدة ولا توجد طرق متاحة للتحرك .

---

(١) الرئيس السادات – البحث عن الذات – لغة عربية – ص ٤١٩ .

- الادعاء الامريكى يتصاعد حتى بعد اجتماع موسكو بقدرة الولايات المتحدة وحدها ، ووحدها فقط على الحل .
- إسرائيل تزداد عربدة فى المنطقة العربية بلا رادع .
- رسالتكم فى ٨ يوليو تتجاهل بالكامل ما اتفقنا عليه ، وما يتحتم علينا أن نتخذه من إجراءات نؤمن بأنها ضرورية لتمكننا من التحرك عسكريا إذا لزم الأمر بعد الانتخابات الامريكية .
- أمريكا تعطى لإسرائيل بلا حساب ، وتجدد لها سلاح الطيران بالكامل بخلاف الأسلحة المتطورة الأخرى .
- موقفكم بعد الرسالة يوضح أن الحظر الجزئى الذى فرضتموه علينا بالنسبة لأسلحة الردع منذ خمس سنوات امتد فى هذه الفترة الحرجة إلى ضرورات أساسية كتبت لك عنها بالتحديد وتجاهلتموها بالكامل .

● إننى كنت حريصاً فى جميع اللقاءات التى تمت مع القادة السوفيت .. على توضيح أننا لا نريد أن يحارب معركتنا أحد غير جنودنا ... وأننا لا نريد ولا نسعى لأن تكون معركتنا سبباً فى مواجهة بين الاتحاد السوفيتى والولايات المتحدة لما يعنيه ذلك من كارثة للعالم كله .

● إننا نرغب فى دعم التعاون بيننا إلى أقصى مدى . وهذا المدى سيحدده المدى الذى يذهب إليه أصدقاؤنا فى الاتحاد السوفيتى فى إمدادنا بما يساعدنا على حل مشكلتنا الأولى والأخيرة وهى تحرير الأرض . إن مشكلة تحرير الأرض هى كل شىء فى حياتنا وسلوكنا وعلاقاتنا وتصرفاتنا .

● من كل هذه الاعتبارات كان قرارى بإنهاء مهمة المستشارين كوقفة ننهى بها مرحلة لا بد أن تنتهى ، لكى نبدأ مرحلة جديدة بفهم جديد ، وتقدير جيد ، وتحديد لمواقفنا .

□ □ □

وفى تقديرى أن القرار المصرى كان صدمة سياسية للاتحاد السوفيتى لم يتوقعها ، وكان على مصر أن تعيد حساباتها سياسيا وعسكريا على ضوء الموقف الجديد ، خصوصاً وأن الاتحاد السوفيتى كان المصدر الوحيد لامدادنا بالسلاح .

عندما تبلغ لنا هذا القرار السياسى من الفريق أول صادق وزير الحربية لتنفيذه ، لم يكن هناك مجال لمناقشته لأن القرار السياسى تم تبليغه رسميا إلى الاتحاد السوفيتى . أخذت أفكر طويلاً بحكم عملى رئيساً لهيئة عمليات القوات المسلحة فى تأثير تنفيذ هذا القرار على كفاءة القوات المسلحة واستعدادها للحرب ، ثم ماذا يكون موقف الاتحاد السوفيتى منا أثناء الحرب عندما نحتاج لطلب أسلحة أو قطع غيار أو ذخيرة أثناء القتال . وكنت أتصور أن موضوع إنهاء مهمة المستشارين السوفيت فى مصر قد اتخذ بعد دراسته من جميع جوانبه بمعرفة مجلس الأمن القومى ، ولكنى علمت فيما بعد أن هذا القرار اتخذه الرئيس السادات منفرداً .

لقد قدم لنا الاتحاد السوفيتى صفقة السلاح الأولى عام ١٩٥٥ ، وبها كسرت مصر – برئاسة عبد الناصر – احتكار السلاح . وبعد ذلك قدم لنا الدعم العسكرى بعد العدوان الثلاثى على مصر عام ١٩٥٦ ، ثم أعاد لنا تسليح القوات المسلحة بعد حرب يونيو ١٩٦٧ . ووقف بجانبنا عسكريا خلال حرب الاستنزاف ، وأرسل لنا قوة عسكرية سوفيتية بأسلحة سوفيتية من الطائرات والصواريخ المضادة للطائرات ومعدات الحرب الالكترونية للاشتراك فى الدفاع الجوى عن الدولة منذ عام ١٩٧٠ ، وما زالت موجودة عندنا . هذه المساعدات العسكرية لا يمكن إنكارها أو التقليل من شأنها ، بالاضافة للتأييد السوفيتى المستمر للقضية العربية .

وتطورت العلاقات العسكرية بين مصر والاتحاد السوفيتى تدريجياً لصالح كل من الدولتين ، إلا أن التردد المستمر من جانب الاتحاد السوفيتى فى تزويدنا بالسلاح لتحرير أراضينا جعلنا نشعر بالمرارة من تصرفاته معنا فى وقت كانت مشكلة تحرير الأرض هى كل حياتنا . وأصبحنا نشعر داخل القوات المسلحة بصفة عامة ، وعلى مستوى القيادة العامة بصفة خاصة بأن الاتحاد السوفيتى لا يشجع دخولنا الحرب ضد إسرائيل ، وبالتالى فإن إمداده لنا بالأسلحة من حيث الأنواع والكميات وتوقيتات التوريد تخضع لنظرته السياسية لحل مشكلة الشرق الأوسط التى تتعارض مع نظرتنا لها سياسياً وعسكرياً . وللحق أقول إن نغمة النقد للاتحاد السوفيتى – داخل القيادة العامة – كانت ترتفع خلال عام ١٩٧٢ على أساس أنه يعرقل رغبتنا فى الحرب ضد إسرائيل لتحرير أراضينا ، الأمر الذى يؤثر على الروح المعنوية للقوات .

كان قرار إنهاء مهمة المستشارين والخبراء السوفيت والقوات الصديقة له تأثير مباشر

على استعداد القوات المسلحة وكفاءتها : « فالمستشارون السوفيت » كانوا يعملون بالقيادات المختلفة بعد هزيمة يونيو لابداء النصيحة للقادة فى الموضوعات التكتيكية والإدارية ، وكان عددهم حوالى ٨٥٠ مستشاراً ، وكان الاستغناء عنهم لا يؤثر على كفاءة القوات لأن القادة المصريين كانوا أهلاً للقيادة دون وجود مستشارين لهم . اما « الخبراء السوفيت » فكانوا يرافقون المعدات الفنية الحديثة حتى يتم تدريب المصريين عليها ، ثم تنتهى خدمتهم بعد ذلك ، وكان عدد هؤلاء الخبراء حوالى مائة فرد . أما « القوات الصديقة » فهى الوحدات السوفيتية فى مصر التى كانت تقوم بتشغيل أسلحة ومعدات الاتحاد السوفيتى . وكان إنهاء مهمة « القوات الصديقة » يؤثر تماما على كفاءة نظام الدفاع الجوى عن مصر ، حيث كانوا يقومون بالعمل على المقاتلات وصواريخ الدفاع الجوى ومعدات الحرب الالكترونية ، ولم يقبل الاتحاد السوفيتى تسليم هذه الأسلحة والمعدات لنا بالثمن كأى عقود تسليح سابقة لأن الاتحاد السوفيتى رفض ذلك لأن بعض الأسلحة والمعدات لها درجة سرية عالية ويجب المحافظة على سريتها لهم كدولة عظمى . كما أن الظروف والطريقة التى تم بها إنهاء مهمة هذه القوات لم تكن تسمح بغير ذلك .

□ □ □

وكان الرأى عندى فى ذلك الوقت أن إنهاء خدمة المستشارين والخبراء ليس له تأثير عسكرى مباشر علينا ، بل إنه من الأفضل لنا أن ننفرد بالعمل العسكرى وحدنا ، ونحن قادرون عليه . ويجب أن نخوض الحرب – تخطيطاً وتنفيذاً – بحيث تكون مصرية ١٠٠٪ ، وهذا ما تم . ولم يكن من الممكن أن ينسب للقيادات العسكرية المصرية فضل نجاحهم فى المعارك ، ولكن كان سيسنب ذلك – قطعاً – للمستشارين السوفيت ، وبذلك تفقد « العسكرية المصرية » الكثير لو دخلنا الحرب بوجودهم .

وكان للاتحاد السوفيتى تسهيلات بحرية فى كل من الاسكندرية وبورسعيد . وكان من المتوقع أن يستمر طلبهم للاستفادة بهذه التسهيلات باعتبار أنها تمثل نقط ارتكاز هامة للاسطول السوفيتى فى البحر المتوسط – مع الموانىء البحرية السورية – لمواجهة نشاط الأسطول السادس الأمريكى .

وكانت المشكلة الرئيسية هى القوة العسكرية السوفيتية – بأسلحتها ومعداتها – التى عادت إلى بلادها . ولم يكن من الممكن – حينئذ – إيجاد حل سريع لها ، طالما أن

القرار المصرى قد صدر وهو واجب التنفيذ . وكان التفكير الذى يراودنى ، ماذا بعد ذلك ؟ وهل تتطور العلاقات السياسية بين مصر والاتحاد السوفيتى إلى أسوأ من ذلك ، خصوصاً وأننا مقدمون على دخول الحرب ، ولا يمكن أن نستبعد الحاجة إلى الاتحاد السوفيتى فى وقت تقف فيه الولايات المتحدة بكل جهدها وثقلها مع إسرائيل . وكان الأمل أن تلعب السياسة دورها للابقاء على العلاقات التى تحقق مصالح الدولتين .

وبعد حوالى ثلاثة أشهر من إنهاء مهمة المستشارين السوفيت ، سمعت من الرئيس السادات فى المجلس الأعلى للقوات المسلحة أن « السوفيت حريصون كل الحرص على صداقتنا لأنهم يعلمون تماما أنه لو إنهار موقفهم فى مصر ، فلا بديل لها فى سوريا أو العراق أو غيرهما ... لم يحدث من أيام القياصرة أن تحصل روسيا رسميا من أمريكا على حقوق فى الشرق الأوسط . الرئيس نكسون لما كان هناك فى موسكو اعترف رسميا للاتحاد السوفيتى بوجود مصالح له فى الشرق الأوسط ، واتفقوا على إحترام الطرفين وجود كل منهما فى المنطقة . ومن هنا كان حرصهم الشديد على إبقاء العلاقات مع مصر ... وقالوا بصراحة للدكتور عزيز صدقى رئيس مجلس الوزراء إن سياستهم لن تتغير ، وسيقدموا مساندة كاملة لمصر ، والقرارات لم تغير شيئاً ، وأنهم حريصون على مصر . وسجلوا ذلك على أنفسهم » .

□ □ □

كان من الطبيعى أن تتدهور العلاقات بين مصر والاتحاد السوفيتى ، ولكن مصلحة الدولتين كانت تقتضى بذل الجهود لتحسين العلاقات تدريجيا برغم الشكوك وعدم الثقة التى تولدت بينهما .

قام الدكتور عزيز صدقى بزيارة للاتحاد السوفيتى فى أكتوبر ٧٢ ، وكانت زيارة ناجحة تماما حيث وعده القادة السوفيت بإمداد مصر بصفقة أسلحة بعضها لم يسبق إمدادنا بها على أن يتم توريدها لنا خلال عام ١٩٧٣ .

وكانت البادرة الطيبة الأولى ، أن اتفاقية التسهيلات البحرية الممنوحة للاتحاد السوفيتى والتى كانت سارية المفعول حتى مارس ١٩٧٣ لم تلغ . واستناداً إلى ذلك طلب الاتحاد السوفيتى تمركز ثلاث ناقلات جنود بميناء بورسعيد كما كان متبعا من قبل ، فوافقت مصر على هذا الطلب . وفى يوم ٥ أكتوبر ١٩٧٢ دخلت الناقلات الثلاث الميناء ، فكانت ظاهرة طيبة على بدء تحسن العلاقات بين الدولتين .

وكانت البادرة الطيبة الثانية ، وصول وفد عسكرى سوفيتى خلال فبراير ١٩٧٣ لدراسة احتياجاتنا من الأسلحة والمعدات . سافر بعدها فى مارس ١٩٧٣ وزير الحربية الفريق أول أحمد إسماعيل إلى موسكو حيث وقع اتفاقية نحصل بموجبها على أسلحة ومعدات كانت مطلوبة لنا . ووصلنا جزء هام منها حيث أستخدم فى حرب أكتوبر بنجاح . وكانت هذه الاتفاقية نتيجة مباشرة لنجاح رحلة الدكتور عزيز صدقى التى قام بها فى أكتوبر ١٩٧٢ لموسكو .

والحقيقة أن العلاقات الطيبة التى كانت سائدة بين مصر والاتحاد السوفيتى منذ زمن طويل – سياسياً وعسكريا – لم تعد كما كانت ، بل ظلت الشكوك وعدم الثقة المتبادلة هى السائدة بين الطرفين حتى نشوب حرب أكتوبر ، وظهرت واضحة تماماً خلال الحرب ، وأصبحت سافرة وتطورت إلى الأسوأ بعد الحرب . وفى تقديرى أنه حدث شرخ فى العلاقات المصرية السوفيتية ، ازداد اتساعا خلال الحرب ، وأصبح غير قابل للاصلاح بعد الحرب .

رأى محمود رياض [1] :

وفى تقدير السيد محمود رياض وزير الخارجية الأسبق ثم مستشار الرئيس السادات للشئون السياسية فى مرحلة تالية ، عن موضوع إنهاء عمل المستشارين السنوفيت ، يقول فى مذكراته :

" كان قرار إنهاء عمل الخبراء السوفيت سفاجأة للاتحاد السوفيتى . لقد كان إخراج الخبراء السوفيت من مصر هو هدف أمريكى أعلنه كسنجر عام ١٩٧٠ ، وأشار إليه روجرز فى مباحثاته بالقاهرة فى مايو ١٩٧١ . ولذلك فإن خروج السوفيت من مصر على هذا النحو يمثل هزيمة سياسية للاتحاد السوفيتى ، بقدر ما يمثل مكسباً سياسياً ضخماً للولايات المتحدة الأمريكية .

وفى تقديرى – محمود رياض – أن من العوامل التى ساعدت على صدور قرار إخراج الخبراء السوفيت من مصر ، هو إسراف السوفيت فى ترددهم من ناحية ، وإسراف الأمريكيين فى وعودهم للرئيس السادات من ناحية أخرى .

---

(١) محمود رياض – مذكرات محمود رياض (١٩٤٨ – ١٩٧٨) – طبعةعربية .

لقد استمر السوفيت فى ترددهم وخشيتهم من استخدام القوة العسكرية لتحرير أراضينا المحتلة بالرغم من تأكدهم أن الولايات المتحدة الأمريكية لن تتحرك مطلقاً فى اتجاه الحل السلمى ، وكانوا حريصين دائماً على تجنب احتمالات المواجهة مع الولايات المتحدة فى المنطقة .

ثم جاءت المباحثات مع نكسون فى مايو بشأن الوفاق ، فدخلت قضية الشرق الأوسط فى حلبة المساومات الدولية وفقدت تصدرها للمشاكل الدولية التى تستدعى الحل السريع . وبالرغم من أنه كان هناك إجماع باستحالة تخلى موسكو عن تأييد الدول العربية لاسترداد أراضيها المحتلة ، إلا أن التباطؤ فى المعاونة فى تحرير الأرض بعد خمس سنوات من الاحتلال أصبح فى نظر القاهرة نوعاً من التخلى عن القضية . ولم يكن هناك ما يزيل الشك لدى القاهرة سوى إسراع الاتحاد السوفيتى بتكثيف مساعداته العسكرية لمصر وتحديد جدول زمنى لتوريد الأسلحة التى طلبتها .

وبالنسبة للولايات المتحدة ، فنظراً لغياب أى تفاهم مسبق لمصر معها حول إخراج السوفيت ، فإنها تجاهلت تلك الخطوة الخطيرة من جانب السادات تماماً ، متناسية كل التصريحات التى صدرت رسمياً عن الإدارة الأمريكية باستعداد الولايات المتحدة الأمريكية للتحرك نحو التسوية الشاملة فى حالة إنهاء الوجود السوفيتى من مصر . ولكن ما حدث هو أن الولايات المتحدة الأمريكية أدارت ظهرها تماما لهذا القرار الخطير الذى اتخذه السادات ، وكأنه لا يعنيها بالمرة " .

ويستطرد السيد محمود رياض ، ويقول :

" وقد ذكر لى أحد الأصدقاء أنه سأل هنرى كسنجر بعد تركه لمنصبه عن سبب موقف الولايات المتحدة السلبى من القرار الذى اتخذه السادات ، وكان رد كسنجر هو « أن هذا الموقف الأمريكى السلبى هو الموقف الطبيعى تماماً فى هذه الظروف . فالسياسة لا تعرف الأخلاقيات ، وليس من مهمة الولايات المتحدة أن تتطوع بدفع ثمن شىء تم تقديمه لها مجاناً ولم يشترط عليها أحد دفعه » " .

الحرب بما لدينا من أسلحة :

وكانت الخطوة الثالثة للإسراع فى الطريق إلى حرب أكتوبر هى القرار الذى اتخذه الرئيس السادات بأن « ندخل الحرب بما لدينا من أسلحة » .

ففى ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ عقد المجلس الأعلى للقوات المسلحة فى مكتب الرئيس السادات بمنزله فى الجيزة . بدأ الاجتماع فى الساعة التاسعة مساءً واستمر حتى منتصف الليل . .

بدأ الرئيس السادات بشرح طويل عن الموقف السياسى وتطور العلاقة بين مصر والاتحاد السوفيتى منذ عام ١٩٧١ ، وزياراته المتعددة للاتحاد السوفيتى وما تحقق فيها وما لم يتحقق ، ولماذا لم يتم الحسم فى عام ١٩٧١ الذى أطلق عليه عام الحسم لعدم وصول الأسلحة التى طلبتها مصر من الاتحاد السوفيتى . وشرح أسباب إنهاء مهمة المستشارين السوفيت لأنه لم يقبل وجود المستشارين والقوات الصديقة السوفيتية على أرض مصر عند قيام الحرب حيث« لا يمكن نبتدىء عمل أى حاجة والمستشارون السوفيت فى وسطنا ... فى وسط قواتنا ... أبداً ده مستحيل ... ده كان مبدأ أساسى عندى . ومن ضمن الحاجات التى خلتنى اتخذت قرارى ، وأنا سعيد ، أن معركتنا نعملها إحنا ونتقبل كل ما هو مقدر علينا لأن هذه هى الحقيقة ... والفشل والنجاح علينا مش على حد ثانى اطلاقاً ... إحنا نحارب معركتنا » .

وأثناء هذا المؤتمر الطويل قال الرئيس السادات :

" نيجى للموقف اليوم الذى جمعتكم علشانه ... الحقيقة من الصيف اللى فات ، وأنا تكلمت مع صادق (فريق أول محمد صادق وزير الحربية حينئذ) . كلامى كان أنه لا أقدر أن أدخل الجولة القادمة فى نوفمبر ١٩٧٢ وأحنا فى الموقف اللى إحنا فيه دون تحريك الموقف عسكرياً لأنه ببساطة لازم أسلِّم .

تكلمت مع صادق وقلت له ما أقدرش أدخل الجولة القادمة فى نوفمبر بدون تحريك عسكرى . بصراحة مفيش حل سلمى . إحنا بننتظر لنوفمبر كظرف عالمى مناسب (انتخابات رئيس الجمهورية الأمريكى) ... لو كنا جاهزين من زمان كنا دخلنا معركة فى أى وقت ... الحل السلمى معناه استسلام ... الوفاق بين الكتلتين تم ... أمريكا فى يدها الحل ... الحل السوفيتى لا قيمة له فى العملية ... الحل الذى ستعرضه أمريكا سيباركه الاتحاد السوفيتى بدون إعلان .

أنا قلت لصادق أن القرارات ما تكمّلش ، لا بد ان تتحرك القضية ، عسكريا بما نستطيع ونملك ... الاتحاد السوفيتى يهمه جداً ان تنتهى القضية بحل سلمى ولو بتنازلات

من جانبنا ... فى تصورى ، والأحداث تثبت ، أنه لا يجب ان ندخل المرحلة الجاية من موقف السكون ... لقد أصبح ذلك أمر حتمى لصالح البلد .

ليس هذا أمر آخذ رأيكم فيه .. ماعدش ... نحن اليوم امام امتحان للقوات المسلحة .. خلاصة هزيمة يونيو ١٩٦٧ جعلت العدو والصديق لا يثق أننا سنقاتل ، ولذلك فإن الحلول التى تعرض علىَّ كلها من منطق أننا لن نحارب .

نحن نضع مسئوليتنا أمام امتحان . أنا غير مستعد لقبول حلول استسلام ... ولن أجلس على طاولة مع إسرائيل ، وأنا فى هذا الوضع المهين ، لأنه معناه استسلم ... أمام شعبنا وأمام العدو والصديق لازم نثبت أننا نستطيع أن نناضل ونضحى ، ونحرك الموقف بما معنا بالاسلوب الذى يمكّننا به ما عندنا بتخطيط تام بدون انفعال .

وحتى فى كلامى مع الروس فى المرحلة اللى جاية ، أو كلامى مع الأمريكان أو كلامى مع العرب أو كلامى مع الشعب هنا فى المرحلة اللى جاية ... لن يكون له قيمة مع أى جهة من هذه الجهات وأحنا قاعدين فى موقف السكون اللى قاعدين فيه . الكلام انتهى ووصلنا إلى نقطة التشبع .

بما لدينا يجب أن نحكم أمرنا ... نخطط لغاية مانحرك القضية ... بمعنى نولع حريقة ... عندئذ الكلام يكون له معناه الكامل وله قيمة .

وسيظل الموقف العربى كما هو واقع الآن تماماً ، طالما إن أحنا فى موقف السكون . لن يتحرك بل سيسوء أكثر مع العرب ... مع الأمريكان ... مع الروس ... مع شعبنا ... وفى تقديرى أن القضية ستنتهى إلى السكون والموت .

انا قلت مراراً وسأقول ، لا أمريكا ولا روسيا ولا أى أحد سيحارب لنا معركتنا أو يعطينا اللى إحنا عايزينه ... إحنا اللى لازم نحرك الروس علشان يدوا ، ولازم نحرك الأمريكان علشان يحلوا ... احنا قوة الدفع ... وصلنا إلى المرحلة اللى القضية فيها مهددة .

لقد اتخذت القرارات وقلت للفريق صادق على الجولة اللى جاية ... ماندخلش الجولة اللى جاية من موقف السكون اللى إحنا فيه ... وإلا القضية تنتهى ... وإذا انتهت القضية على جبهتنا فإنها تنتهى على الأمة العربية كلها ، لأنه مافيش جبهة لها قيمة عسكرية غيرنا ... إسرائيل تعرف إذا ضمنت جبهتنا انتهت القضية ... ما لم نفعل شىء ،

ستنتهى القضية فى أوائل عام ١٩٧٣ ... لو سكتنا ستنتهى القضية وتموت وتتآكل فى أوائل عام ١٩٧٣ .

للتاريخ ، اعتبر هذه جلسة تاريخ ... المعركة تنتهى على أى وضع ... وبإرادة الله وبإرادة هذا الشعب لن نخسر ، ولن يكون الوضع أسوأ من ذلك أبداً " .

□ □ □

بعد هذا الشرح الطويل للموقف السياسى وتقديره لجوانبه السياسية والعسكرية ، بدأت الأسئلة والاستفسارات وابداء الآراء كالمتبع فى جلسات المجلس الأعلى ، إلا أن هذه الجلسة تحولت لتصبح عاصفة ومثيرة ، حيث لم يقبل الرئيس السادات – بانفعال – الآراء التى أبداها الفريق عبد القادر حسن نائب الوزير واعتبرها تدخلاً من الفريق عبد القادر فى موضوع سياسى على مستوى الدولة ليس من حقه أو اختصاصه مناقشته) . ولما إشتد غضب السادات وانفعاله ، أبدى اللواء بحرى محمود فهمى قائد القوات البحرية تفسيراً لما قاله الفريق عبد القادر وتعليقاً عليه ، إلا أن الرئيس السادات لم يقبل التفسير والتعليق .

وبعد انتهاء المؤتمر ، كان واضحا أن الرئيس السادات ليس راضياً عما دار فى هذا المؤتمر من تقارير وآراء وتوقعات . وقد لفت نظرى حالة الغضب والانفعال التى كان عليها الرئيس فى هذه الجلسة ، كما لفت نظرى أن الفريق صادق لم يعلق أو يفسر التقارير التى قدمت ولم يناقش الآراء والتوقعات التى أبديت .

والحقيقة التى أمكن استخلاصها بوضوح – نتيجة لهذا الاجتماع الهام – أن الرئيس السادات اتخذ « قرار الحرب بالامكانيات المتاحة » أى باستخدام الأسلحة والمعدات المتيسرة لدينا دون انتظار أسلحة أخرى لا نعرف متى تصل إذا وافق الاتحاد السوفيتى على ذلك وهو احتمال ليس قريبا . وقد قال الرئيس السادات فى نفس الاجتماع « فى الفترة الماضية انا عملت كل ما استطيع ، وصبرت على الاتحاد السوفيتى وغطيت موقفهم » أى انه حاول بقدر المستطاع مع الاتحاد السوفيتى دون جدوى . وفى تقديره اننا وصلنا إلى المرحلة التى أصبحت فيها القضية مهددة ، « وإننا إذا لم نحارب فستنتهى القضية وتموت وتتآكل فى عام ١٩٧٣ » وإذا كان الأمر كذلك فانى أرى أن قرار الرئيس السادات فى ذلك الوقت بأن « نحارب بالامكانيات المتاحة » كان قراراً صحيحاً وسليماً .

والحقيقة الأخرى التى أمكن استخلاصها من هذا المؤتمر أن الرئيس السادات لا بد أن يكون له حديث طويل آخر مع الفريق صادق عن موضوع الحرب ، ومتى تبدأ ، وإلى أى مدى يمكن أن تعمل القوات المسلحة فى المرحلة القادمة ، وطريقة حل أى مشاكل تواجهها لبد الحرب فى أقصر وقت ممكن .

وفى إطار عملى كرئيس لهيئة العمليات تعينت لمرافقة الفريق أول صادق لزيارة دمشق لأعمال التنسيق العسكرى بين مصر وسوريا خلال الأيام القليلة التالية مباشرة لمؤتمر الجيزة الذى عقد يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ . وفى الليلة السابقة لسفرنا ، اتصل بى الفريق أول صادق تليفونيا بالمنزل ، واخطرنى أنه لن يسافر صباح اليوم التالى كما كان مقرراً ، لأنه مطلوب لمقابلة الرئيس السادات ، وأنه سيلحق بى فى دمشق بعد انتهاء المقابلة .

سافرت وحدى إلى دمشق يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ . وعلمت صباح اليوم التالى من السفارة المصرية والصحف السورية نبأ تعيين اللواء أحمد إسماعيل وزيراً للحربية وترقيته لرتبة فريق أول ، فقررت العودة فوراً إلى القاهرة فى نفس اليوم ووصلتها مساءً . توجهت من المطار مباشرة إلى مكتبى بملابسى المدنية ،حيث علمت أن الفريق عبد القادر حسن قد انتهت خدمته وأن اللواء بحرى فؤاد أبو ذكرى تعين قائداً للقوات البحرية بدلاً من اللواء بحرى محمود فهمى .

وكان تعيين الفريق أول أحمد إسماعيل وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة هو الخطوة الرابعة للاسراع فى الطريق إلى حرب أكتوبر .

القائد العام الجديد :

وشرح الفريق أول أحمد إسماعيل ظروف تعيينه وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة . كتب بقلمه يقول[1] :

«كان هذا النهار أحد الأيام الهامة والحاسمة فى حياتى كلها ، بل لعلها أهمها على الاطلاق .

---

(١) كتاب الرجال والمعركة (أكتوبر ١٩٧٢ - أكتوبر ١٩٧٤) - كتاب تسجيلى نشرته وزارة الحربية للاعلام المصرى - ص ٩ ، ١٠ .

التاريخ ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ (بعد يومين من مؤتمر الجيزة) – ١٩ رمضان ١٣٩٢ حوالى الساعة الثالثة بعد الظهر . والمكان منزل الرئيس السادات بالجيزة .

كنا – سيادته وأنا – نسير فى حديقة المنزل . لم أكن أدرى سبب استدعائى ، ولكننى توقعت أن يكون لأمر هام وخطير . وبعد حديث قصير عن الموقف ، حدث ما توقعته حيث أبلغنى سيادته بقرار تعيينى وزيراً للحربية اعتباراً من ذلك اليوم .

وفى نفس الوقت كلفنى باعداد القوات المسلحة للقتال بخطة مصرية خالصة ، تنفذها القوات المسلحة المصرية ، لتخلص بها الوطن من الاحتلال الصهيونى .

كان لقاؤه لى ودودا إلى أقصى حد ، وكان حديثه معى صريحا إلى كل حد . وعندما انتهى اللقاء ، وركبت السيارة لتنطلق بى عبر شوارع القاهرة ، بدأ شريط طويل من الذكريات والأحداث والظروف يمر فى ذهنى وأمام عينى :

هأنذا أعود مرة أخرى لأرتدى الملابس العسكرية . كانت آخر مرة خلعتها فيها يوم ١٩٦٩/٩/١٢ عندما استدعانى وزير الحربية (فريق أول محمد فوزى) وأبلغنى بقرار إعفائى من منصبى كرئيس للأركان ... وبرغم مضى اكثر من خمس سنوات ، إلا أنى لا أزال أذكر أننى قلت لوزير الحربية لحظتها :

« كل ما أرجوه أن أتمكن من الاشتراك فى القتال عندما يتقرر قيام القوات المسلحة بحرب شاملة ضد إسرائيل . وفى هذه الحالة أرجو أن أعود إلى الخدمة ولو كقائد فصيلة أو جندى » .

وانصرفت إلى منزلى ، وكان ظنى أنه لن تتاح لى فرصة العودة إلى صفوف القوات المسلحة مرة أخرى ..

....

وفى فجر يوم ١٩٧١/٥/١٤ (إجراءات التصحيح ضد مراكز القوى فى مصر) أصدر الرئيس السادات قراراً بتعيينى رئيساً للمخابرات العامة . والحق – أعترف – أنى سعدت بهذا القرار ، فقد كان تقديراً لى كجندى وهب حياته لمصر ، وفرصة للاسهام بشكل ما فى خدمة بلدى وفى معركتها المقدسة .

وبدأت أمارس مهمتى الجديدة . والواقع أن تلك المسئولية جعلتنى غير بعيد ،

بل ربما قربتنى جداً من القوات المسلحة ورفاق السلاح والعمر . لكننى ، برغم تلك المشاركة والاقتراب المباشر من القوات المسلحة ، لم أتوقع كما ذكرت يوماً يجىء أعود فيه للخدمة فى صفوفها مرة أخرى .

لكن ها هو اليوم قد جاء عندما كلفنى القائد الأعلى بالمهمة . ومع ضخامة المسئولية وخطورة حجمها ، إلا أنى كنت على قدر كبير من التفاؤل والثقة بالنفس » .

□ □ □

لقد كان معروفا أن العلاقة بين الفريق أول أحمد إسماعيل والفريق سعد الدين الشاذلى كانت غير طيبة منذ سنوات مضت . وبتعيين الأول وزيراً للحربية وقائداً عاماً للقوات المسلحة بينما الثانى يعمل رئيساً للأركان – الرجل الثانى بحكم منصبه – بدأ التفكير فى تأثير هذه العلاقة غير الطيبة على سير العمل . والحقيقة أن شخصية كل منهما كانت تختلف عن الآخر ، واهتمامات كل منهما فى العمل العسكرى كانت تختلف عن اهتمامات الآخر .

يقول الفريق الشاذلى[1] « لم أكن قط على علاقة طيبة مع أحمد إسماعيل . لقد كنا شخصيتين مختلفتين تماما لا يمكن أن تتفقا » .

وعندما استدعى الرئيس السادات الفريق الشاذلى فى منتصف يوم ٢٦ أكتوبر ١٩٧٢ لاخطاره بأنه قرر تعيين وزير حربية آخر يحل محل الفريق أول صادق ، قال له الرئيس « إنى أفكر فى أحمد إسماعيل » . وهنا يسجل الشاذلى أنه فوجىء بالاسم وعلق بطريقة فورية قائلاً :

« سيادة الرئيس . إن هناك تاريخا طويلاً من الخلافات بينى وبين أحمد إسماعيل يمتد إلى حوالى ١٢ سنة مضت منذ أن تقابلنا فى الكونجو عام ١٩٦٠ ، وعلاقتنا حتى الآن تتسم بالفتور والبرودة . وأعتقد أن التعاون بيننا سيكون صعبا » . قال الرئيس « أنا أعلم تماما بتاريخ هذا الخلاف وتفاصيله ، ولكنى أؤكد لك أن علاقته بك ستكون أفضل بكثير من علاقتك بصادق » . كرر الشاذلى وجهة نظره وأبدى مخاوفه من أن هذه العلاقة قد تؤثر على الموقف العسكرى بينما نقوم بالاعداد للمعركة ...

---

(١) الفريق سعد الدين الشاذلى – حرب أكتوبر – طبعة عربية – ص ١٣٣ – ١٣٥ .

ولكن الرئيس كرر وجهة نظره وأكّد له أنه لن يحدث شيء من هذا الذى يتخوف منه .

وبرغم الخلافات التى كانت قد ترسبت فى نفس كل من الفريق أول أحمد إسماعيل والفريق الشاذلى ، إلا أنى أقرر أن الاستعداد للحرب كان يستنفد جهد كل منهما ، كما كان الشغل الشاغل لكل القوات المسلحة ، ولذلك لم تظهر أمامى خلافات هامة بينهما تؤثر على التحضير والاعداد للحرب .

أما أثناء إدارة العمليات الحربية خلال حرب أكتوبر ، فقد اختلف رأى كل منهما عن الآخر فى معالجة المواقف التى واجهتنا فى المرحلة الأخيرة من الحرب . ففى هذه الفترة ظهرت شخصية كل منهما التى تختلف عن الأخرى ، وظهر تفكير كل منهما الذى يختلف عن الآخر ، وأصبح واضحاً تماماً أن كلا منهما فقد ثقته فى الآخر ، الأمر الذى كان له أثر سلبى - عسكرياً - فى الأيام الأخيرة من الحرب .

حديث الحرب مع أحمد إسماعيل :

بعد عودتى مباشرة من دمشق ، استقبلنى الفريق أول أحمد إسماعيل بالمودة التى كانت تربطنا منذ أن كنا نعمل فى « قيادة جبهة القناة » خلال فترة معارك القناة بعد حرب يونيو .

استقبلنى وكان يعلو وجهه السعادة ، وبادرنى بقوله : « لقد عدت للقوات المسلحة كما كنت تتوقع » مشيراً بذلك للحديث الذى دار بيننا فى مطار القاهرة الدولى منذ عدة شهور مضت . ثم استطرد قائلاً : « وعاد أيضاً اللواء بحرى فؤاد زكرى قائداً للقوات البحرية ، وهو موجود فى مكتبه الآن بالاسكندرية » .

لقد كان حديث الفريق أول أحمد إسماعيل يعنى أنه ترك الخدمة العسكرية ومعه اللواء زكرى فى وقت واحد فى عام ١٩٦٩ ، وعادا معا فى عام ١٩٧٢ ، وهذا رد لاعتبارهما من ظلم وقع عليهما ، الأمر الذى رفع روحه المعنوية كثيراً .

ومما يذكر أن الفريق أول إسماعيل كان قد أعفى من منصب رئيس أركان حرب القوات المسلحة ، كما أعفى اللواء زكرى من منصب قائد القوات البحرية ، على إثر إغارة برية بحرية فى منطقة الزعفرانة على الشاطىء الغربى لخليج السويس يوم

٩ سبتمبر ١٩٦٩ أثناء حرب الاستنزاف . وها هما قد عادا مرة أخرى فى يوم واحد ليتحملا المسئولية من جديد فى ظروف أصعب .

والفريق أول أحمد إسماعيل كانت له خبرة عسكرية طويلة ، وبصفة خاصة الخبرة الميدانية التى تدرج فيها من قائد فصيلةمشاه حتى قائد فرقة مشاه ثم قائد جبهه قناة السويس بعد حرب يونيو ١٩٦٧ ثم رئيساً للأركان . كما أن اللواء بحرى زكرى كان يتميز بخبرة بحرية طويلة ، وكانت البحرية بالنسبة له هى كل حياته ، ولذلك كان موضع تقدير كل القوات البحرية .

وقد توطدت العلاقة بينهما وبينى أثناء الدراسة معا فى « كلية الحرب العليا » بأكاديمية ناصر العسكرية خلال عامى ١٩٦٥ ،.١٩٦٦ ، وهو ما أتاح لى معرفة شخصية كل منهما عن قرب ، وبصفة خاصة أسلوب تفكيره العسكرى . وقد ساعدنى ذلك كثيراً خلال فترة التخطيط للحرب وأثناء إدارة العمليات ، كما تعاونت مع كل منهما إلى أقصى الحدود ليؤدى كل منهما مهامه بالكفاءة التى ينشدها وننشدها جميعا فى جهاز القيادة العامة للقوات المسلحة الذى كان يعمل كفريق عمل متكامل لتحقيق هدف واحد هو خوض الحرب لهزيمة العدو الإسرائيلى .

وتكامل فريق العمل على مستوى القيادة العامة بوجود اللواء طيار محمد حسنى مبارك قائد القوات الجوية واللواء محمد على فهمى قائد قوات الدفاع الجوى . وكان التعاون الوثيق هو السمة البارزة لعمل القوات المسلحة تخطيطاً وتنفيذا مع احتراف العمل العسكرى .

□ □ □

فى هذه المقابلة الأولى مع الفريق أول إسماعيل تحدثنا طويلاً عن الموقف العسكرى . وعرفت من المناقشة أن لديه معلومات كاملة وفكرة دقيقة عما يدور داخل القوات المسلحة بحكم منصبه السابق – رئيس المخابرات العامة – كما شعرت منه بأن لديه التصميم والاصرار على سرعة استكمال الاستعداد للقتال لبدء الحرب فى أقصر وقت ممكن .

وكان له سؤال محدد يريد الاجابة عنه هو « متى تكون القوات المسلحة مستعدة للحرب ؟ » .

كان[1] أحمد إسماعيل يرى ، أنه قد مضت خمس سنوات والقوات رابضة فى خنادقها على جبهة القناة ، وبهذا أصبح الأفراد مهددين بما نطلق عليه عسكريا « مرض الخنادق » من طول المدة ، وذلك أمر خطير يؤثر على الروح المعنوية وكفاءة القتال . كما يرى أن السياسة دخلت القوات المسلحة من باب خلفى . ولكثرة الاحاديث السياسية من غير المختصين ، فإن الثقة قد اهتزت وتخلخلت فى نفوس بعض القادة وبين صفوف القوات المسلحة . وأنه نتيجة لما سبق ، وهو فى نفس الوقت بالغ الأهمية ، أصبحت كفاءة الخطة الدفاعية عن الدولة موضع شك ... وساءت التجهيزات الهندسية ، وأهمل العمل تماماً فى تحسين أوضاع القوات ، بحيث صار الحال فى مواقع الجبهة – بغير تجاوز – دون المستوى المطلوب .

وإذا كانت الحرب امتداداً للعمل السياسى أو هى – كما يقولون – سياسة بالنار ، فليس معنى ذلك الخلط بين الاثنين . فللسياسة رجالها ، وللقتال رجاله ومن ثم فنحن عسكريون لنا واجب وأمامنا مهمة ، ومهارتنا تتمثل فى كيف نرفع من درجة استعدادنا وكفاءتنا القتالية ، لا أن نتحدث فى السياسة . وعبرة التاريخ أمامنا شاهد يقول إن السياسة عندما تدخل الجيوش تفسدها .

وفى حديثه معى خلال هذه المقابلة ، كان مقتنعا بأن فى يدنا سلاحاً ، وسلاحاً جيداً ، إلا أن المناخ العام شكك فى حجمه وشكك فى نوعيته . واستطرد قائلا « إننى أعترف بأن هناك أسلحة ومعدات أكثر تقدما عما لدينا فى بعض التخصصات ، ولكن من قال إن السلاح الذى فى يدنا انعدمت مقدرته لأنه غير كفء أو غير متطور ؟. إن من يقول ذلك يستهدف عن قصد ايجاد ذريعة لعدم القتال » .

وعلى أى حال ، ومهما كانت الأسباب ، فإنه يجب أن نراعى عند تخصيص المهام للقوات أن تتناسب وطبيعة الأسلحة والامكانيات المتاحة لنا ، وإن نضع الخطط التى تكفل لنا أحسن أداء لاسلحتنا ومعداتنا . وباختصار شديد يمكن أن نضع أفضل الخطط حسب الظروف والامكانيات المتاحة لنا ، ويمكن بتلك الخطط أن نحقق مهامنا القتالية .

تلك كانت الصورة التى يراها الفريق أول إسماعيل عن الجبهة المصرية . وانتقل بحديثه عن الجبهة السورية وقال :

---

(١) المشير أحمد إسماعيل (كتاب الرجال والمعركة ص ١١ وما بعدها) يؤكد نظرته للموقف حينئذ كما سجلتها هنا منسوبة له وهى بالنص الحرفى المكتوب بمعرفته .

«لقد هالنى ما قيل عن عدم إمكانية تحقيق أى تعاون أو تنسيق بين سوريا ومصر. إن البلدين يشكلان فكى كماشة تطبق على العدو كالبندقية، وتستطيعان شل حركته. وهما دولتان عربيتان بينهما تاريخ بعيد مشترك، وتاريخ قريب ممتد، وتربطهما اليوم مصالح واحدة، ويجمعهما معاً هدف واحد. والإنسان العربى فى سوريا مثله مثل الإنسان العربى فى مصر: كفء وقادر على البذل والعطاء ... لماذا إذن تلك الهواجس والشكوك؟

□ □ □

لقد استمعت لرأى الفريق أول أحمد إسماعيل، ثم تحدثت طويلاً شرحاً وتعليقاً وتوضيحاً وتفسيراً لكل ما ذكره، وأوضحت له الموقف العسكرى وكفاءة القوات المسلحة بدقة، وما وصلنا إليه فى التخطيط واعداد القوات للحرب والتعاون العسكرى مع سوريا.

وكان ردى الصريح على سؤاله «متى تكون القوات المسلحة مستعدة للحرب؟»، إنه على ضوء حقائق الموقف، فإننا نحتاج إلى حوالى عام واحد لتحقيق ثلاثة أمور هامة:

أولاً: أن تخرج القوات من الخنادق إلى سطح الأرض. ومعنى ذلك أن يتغير تفكيرها الدفاعى الذى كانت تمارسه عدة سنوات إلى التفكير الهجومى طبقاً للتخطيط، وهذا يعنى تدريباً مركزاً على العمليات والمعارك الهجومية فى كل أفرع القوات المسلحة والتعاون بينها لتحقيق الهدف العسكرى.

وكنت واضحاً فى تفسير ذلك: إننا لن نبدأ بداية جديدة بعد تعيينه قائداً عاماً، بل سيكون عمل القوات المسلحة تحت قيادته امتداداً واستكمالاً للتدريب والتحضير الذى تم فى السنوات السابقة، وهو جهد كبير لا يمكن التقليل من شأنه بأى حال من الأحوال. وأوضحت أيضاً أن القوات والقيادات تبذل أقصى جهد ممكن لاتقان التدريب على المهام القتالية، والتغلب على الصعوبات التى تواجههم منذ فترة طويلة، وأنه سيلمس ذلك بنفسه.

أما عن دخول السياسة القوات المسلحة من باب خلفى لكثرة الأحاديث السياسية من غير المختصين، فانى أبديت رأيى مؤيداً ما قاله، وذكرت له أننا فى القوات المسلحة يجب أن نحترف عملنا العسكرى فقط. وطالما أن القيادات ركزت مجهودها فى رفع

الكفاءة القتالية ودرجات الاستعداد والتدريب على مهام العمليات ، فلن يكون هناك مجال للحديث فى السياسة .

وبالصراحة التى تعودنا عليها فى حديثنا منذ الخدمة معا فى قيادة جبهة القناة ، قلت للفريق أول إسماعيل إن الخطة الدفاعية عن الدولة ليست موضع شك ، ويجب الاطمئنان إلى ذلك . وإذا كانت بعض التجهيزات الهندسية قد ساءت حالتها ، فإن ذلك يمكن علاجه فوراً .

ثانياً : استكمال بعض نواحى التخطيط على ضوء المتيسر لدينا من الأسلحة والمعدات دون انتظار أسلحة أخرى لا نعلم متى تصل . فالخبرة فى السنوات القليلة الماضية علمتنا أن التعاقد على شراء الأسلحة أو الوعود بتزويدنا بأسلحة ومعدات من الاتحاد السوفيتى شيء ، أما التنفيذ الفعلى وتوقيته فشيء آخر . وإذا ما نجحت الجهود فى هذا المجال ، فإن ذلك يعتبر إضافة جديدة .

وقلت للفريق أول إسماعيل إن الخطة الموضوعة ينقصها فقط خطة الخداع لتحقيق المفاجأة للعدو حتى يكون لنا المبادأة فى الحرب وتنفيذ عملية اقتحام قناة السويس بأقل خسائر ممكنة ، خصوصاً وأن العدو له التفوق العسكرى وفى وضع استراتيجى قوى .

ثالثاً : استكمال التعاون مع القوات السورية ، لانها عملية مطولة ودقيقة قطعنا فيها مراحل ، وما زال أمامنا مراحل أخرى تحتاج إلى تنسيق واتفاق محدد بين القيادة العسكرية المصرية والقيادة العسكرية السورية . كما أن العمل العسكرى المشترك يحتاج إلى قرارات سياسية على مستوى الرئيسين السادات والأسد ، وهو ما لم يتم ويحتاج إلى الوقت اللازم لذلك .

وشرحت للفريق أول إسماعيل تفصيلاً – على ضوء خبرة العمل مع القيادة العسكرية السورية – أنه لا مجال لاى شك فى أن التعاون العسكرى مع القوات السورية سيوضع موضع التنفيذ . وهذا ينفى ما قيل له عن عدم امكانية تحقيق تعاون بين سوريا ومصر ، وأن هناك شكوكاً وهواجس . وقلت له إننى اثق فى اتمام هذا التعاون العسكرى طالما أن هناك اتفاقاً سياسياً بين الرئيسين ، وهذا الاتفاق قائم ، وأن الممارسة الفعلية للعمل بصفته القائد العام لقوات الجبهتين ستوضح له هذه الحقيقة .

وأتذكر أنى قلت للفريق أول إسماعيل إن التعاون بين الجبهتين المصرية والسورية

سيكون أحد عوامل النجاح فى الحرب المقبلة . وكنت أتمنى أن يكون هناك تعاون مع الجبهة الأردنية حتى تضطر إسرائيل للقتال فى ثلاث جبهات فى وقت واحد .

□ □ □

واتفقنا فى الرأى على هذه الأمور الثلاثة ، ولكنه كان يرى أن الفترة الزمنية لاستكمال الاستعداد للحرب – وهى حوالى عام فى تقديرى – تعتبر فترة طويلة ، وأنه سيعمل على تخفيضها كلما أمكن ذلك . وأضاف موضوعين سيكونان موضع اهتمامه أيضاً لايجاد مناخ جديد للعمل الجدى استعداداً للحرب .

الأول : عدم الحديث فى السياسة على مستوى القيادة العامة للقوات المسلحة ، وبالتالى لن يكون هناك مجال لقائد مرءوس للحديث فى مثل هذه الموضوعات . ويجب على القوات أن تتجه للتدريب الشاق المتواصل ، وأن تعتنق مبدأ حتمية القتال بغير بديل ، وأن المعركة لا بد أن تحدث وفى أقرب وأنسب وقت ممكن .

الثانى : لقد كان مقتنعا طول مدة خدمته العسكرية أن الرجل – لا السلاح – هو الذى ينتصر . ولا يمكن للمقاتل مهما كانت رتبته أو درجته ، ومهما أعطيته من سلاح أن ينجح أو ينتصر إلا إذا وثق فى قادته وفى سلاحه وفى عدالة قضيته . كل هذا إلى جانب إيمانه أولاً وأخيراً بالله . وعلى هذا فإن غرس الثقة بين الجنود ، وبينهم وبين القادة ، وبين الجميع والسلاح يعتبر من أهم الأمور التى يجب التركيز عليها .

واتفقنا فى هذه المقابلة على الخطوط الرئيسية للعمل على أن تبدأ الحرب فى أقرب وقت ممكن يتم فيه استكمال التحضير لها ، وبصفة خاصة استكمال التعاون والتنسيق مع سوريا ، لأنها تحتاج إلى الوقت الأطول سياسيا وعسكرياً .

وتعددت لقاءات القائد العام – أحمد إسماعيل – مع القوات فى الأفرع الرئيسية للقوات والجيوش والمناطق ، وكنت أرافقه فى الكثير منها ، وكان يركز فى أحاديثه على :

- إن الوسائل السلمية لحل مشكلة الشرق الأوسط قد فشلت ، ولا بديل عن الحرب لتحرير أراضينا .
- وأن القوات المسلحة ستكلف بالقتال فى حدود قدرتها وامكانياتها ، وبالتالى لا مجال لانتظار وصول أسلحة أخرى جديدة .

- وأن القوات المسلحه يجب أن يكون شغلها الشاغل هو عملها العسكرى فقط ، وعلينا أن نترك السياسة للسياسيين .
- وأن إيماننا بالله وعدالة قضيتنا هو الضمان الأكيد للنجاح فى الحرب .

وللحقيقة أقول إن تقييم الفريق أول إسماعيل للموقف – عندما تولى القيادة – ورأيه فى الخطوط الرئيسية للعمل ، والأوامر التى كان يصدرها لسرعة الاستعداد للحرب ، كانت تعكس فكر ورأى الرئيس السادات الذى أبداه فى فترات سابقة ، وكان واضحا تماما فى مؤتمر الجيزة يوم ٢٤ أكتوبر ١٩٧٢ أمام المجلس الأعلى للقوات المسلحة .

وكان أحمد إسماعيل يعطى اهتماما كبيراً لايجاد مناخ جديد للعمل يختلف عن المناخ الذى كان سائداً – كما تصوره واعتنقه بصفته رئيس المخابرات العامة – قبل أن يتولى قيادة القوات المسلحة ، وهو ما سبق توضيحه . واعتقد ، على ضوء مشاهداتى بعد اقترابى من الرئيس السادات فيما بعد ، أن الرئيس الراحل كان على اتفاق تام مع رأى الفريق أول أحمد إسماعيل فى تلك المرحلة على ضرورة تغيير المناخ الذى كان سائداً قبل تعيين القائد العام الجديد ، إن لم يكن ذلك هو رأى الرئيس السادات ويقوم أحمد إسماعيل بتنفيذه .

لقد شعرت بالاطمئنان والثقة ، نتيجة للزيارات الميدانية للقوات ، بأننا نتجه للحرب بخطى ثابتة . فالقيادات والقوات تبذل أقصى جهدها لاتقان المهام القتالية ، وتزداد الروح المعنوية ارتفاعاً يوما بعد يوم ، والكل ينتظر الأمر بالبدء . وأخذ التعاون والتنسيق مع القوات السورية يأخذ أبعاداً جديدة ، وتفهما أكبر ، ويدخل بثبات وثقة فى حيز التنفيذ الفعلى .

ولما كان عملى كرئيس هيئة العمليات يستنفد كل وقتى وجهدى ، فقد اقترحت على الفريق أول أحمد إسماعيل تعيين أحد القادة ليتفرغ للتنسيق مع الجبهة السورية فى مرحلة تالية ، ووافق على تعيين اللواء بهى الدين نوفل للقيام بهذا العمل فيما بعد .

ومرت الأيام والليالى فى عمل دائم استعداداً لتلقى قرار الحرب ، عندما تتهيأ الظروف السياسية المناسبة واختيار الوقت الصحيح لبدء القتال .